المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: من أجل خطاب ثقافي عقلاني تجاه قضايا المنطقة العربية
اسم الكاتب: د. محمود صالح الكروي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2008
تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 11:20 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

من اجل خطاب ثقافي عقلاني تجاه قضايا المنطقة العربية

الدكتور

محمود صالح

الكروي(*)

المقدمة

تشكل الثقافة ذراع السياسة القوية ، التي بدونها تفقد السياسة جذوتها وقدرتها في التأثير . كما تشكل الثقافة أيضا روح الديمقراطية التي أصبحت ضرورة لازمة لنجاح النظم السياسية في عالم اليوم .و بمثل هذه الرؤية تكون الوحدة اليوم مطلب تاريخي على مختلف الصعد القطرية والقومية والدولية ؛ فعلى الصعيد القطري وفي العراق تحديدا تتزايد المطالبة بالوحدة الوطنية كمطلب وطني لمواجهة التحديات . ويؤدي الخطاب الثقافي دورا أساسيا فاعلا في هذا المجال والشيء نفسه ينطبق على الصعيد القومي والدولي .وبما أن الخطاب الثقافي العراقي يواجه تحديات داخلية وخارجية عدة تحول دون أن يرتقي لأهدافه المطلوبة؛ لذلك باتت الحاجة ضرورية لتفعيل الخطاب الثقافي وطنيا وقوميا باعتماد استراتيجية التجديد من الداخل لتحقيق النهضة والتقدم.

في مفاهيم الثقافة:

تتشكل الشخصية الحضارية، لأي أمة أو شعب أو مجتمع، من عناصر ثقافية متنوعة ومتعددة ومختلفة، بتأثير تدخلات عدة: تاريخية، أو دينية، أو عرقية سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو غيرها. إنها حصيلة عناصر ثقافية مادية وغير مادية، تتمظهر في شكل علاقات اجتماعية بين أفراد داخل مجتمع معين، قد يكون التماسك والتعايش من بين عناوينه في صور من الحوار والتفاعل، بالمقابل قد

(*)استاذ العلوم السياسية-جامعة بغداد.

يكون التهميش والإلغاء من بين عناوينه، أيضا، في صور من الصراع الذي قد يصل حد التطرف والعنف .

قد يتفق العديد، بدءا من المثقف المختص إلى المواطن العادي، على أساس أن الثقافة، باعتبارها حصيلة اجتماعية، مجالا حيويا للتعدد والتنوع في مختلف أشكالها التعبيرية والجمالية، وحساسيتها الفكرية، وممارساتها السلوكية والأخلاقية، إلا أن هذا التعدد وهذا التنوع يختلفان من مجتمع إلى آخر في طريقة تدبير كل منهما، بما يخدم/أو لا يخدم أسس الحوار الفاعل بين أفراد المجتمع، وبما يضمن/أولا يضمن، أيضا، حق كل طرف في حرية التعبير، والاعتقاد، وصوغ السؤال، وبالتالي طرحه في مختلف

مجالات الاهتمام الإنسانية، خصوصا الفكرية والدينية والسياسية .

وفيما يخص الشخصية الثقافية الوطنية، يتسم التعدد والتنوع، في بلدنا بالغنى والعمق، نتيجة لتدخلات عدة، وذلك بحكم موقعه الجغرافي الاستراتيجي الذي جعله محط عدة تقاطعات حضارية

(سومرية، أكدية، بابلية، آشورية، فارسية تركية، بريطانية، أمريكية.. الخ) أثرت في تشكيل هويته الحضارية والثقافية على مر السنوات والعصور، ولعل عرضا ولوعاما- للأحداث التاريخية الكبرى، التي شهدها العراق، لكفيل بتفسير التنوع الحاصل في مجال المعطى البشري- العرقي- ،وبالتالي التنوع في أنماط وجوده اللغوي والديني والاجتماعي والسلوكي.

يعني ذلك أن الثقافة العراقية حصيلة امتداد تاريخي زاخر وممتد، بقدر ما يغرس جذوره في الماضي البعيد والقريب، بقدر ما يتصل بالحاضر في لحظاته الراهنة، التي تميزت بإكراهات ثقافية مستجدة، بتأثير من ثقافة الاتصال والعولمة وممارسات سياسة الاحتلال وغيرها، ولذلك، تبدو أية محاولة لتضييق المجال الثقافي

---

[1] د. صادق الأسود/علم الاجتماع السياسيأنبسه وأبعاده ، دار الحـ مة للطباعة والنشر ،بغداد ،١٩٩١ ،ص٣٠١ .

[2] د. محمد عابد الجابري / مفهوم الثقافة و قاموس الخطاب العربي المعاصر - بين تداخل الثقافات و العولمة الثقافية ، صحيفة المغربية والإتحاد الإماراتية ٤ / ١٢ / ٢٠٠٧ ، ولمزيد من التوسع حول تعريف ومعنى الثقافة، ينظر: رايموند وليامز / الثقافة والمجتمع ١٧٨٠ -١٩٥٠، ترجمة وجيه سمعان، مراجعة محمد فتحي ، دار الشؤون الثقافية العامة (مشروع النشر المشترك) بغداد.

والحضاري في بلادنا، باختزاله في لحظة ماضوية منغلقة ومطلقة وثابتة، أو في لحظة حاضرة لا تتعدى حصيلة ما تمت مراكمته ثقافيا من قبل جيلين من مثقفي النصف الثاني من القرن العشرين، تبدو تلك المحاولة غير موضوعية وغير واقعية.

إن الحاجة إلى التزود بمكتسبات الثقافة التقنية المستجدة، ومن ثم استثمارها في تكريس ممارسة ثقافية جديدة، لابد أن توازيها حاجة أخرى إلى التزود بمكتسبات ثقافية أصيلة، كانت ثمارا لعقود عديدة من الإبداع والممارسة. إن الثقافة لا تنحصر بعصر محدد، مثلما أنها لا تنحصر بمكان معين دون آخر، مادامت المراجعة النقدية–العقلانية هي الفيصل الأساسي في التزود بأي ثقافة أيا كان مصدرها أو زمنها، وذلك تلافيا لأية نزعة شوفينية مقيتة أو أية نزعة تغريبية قاتلة، هذه هي القاعدة الذهبية التي يتم اللجوء إليها حين تكون الذات بإزاء الآخر المغاير، خصوصا عندما يكون في موقع المتجبر حضاريا وثقافيا... وملخص القاعدة يفيد بأن: الاستفادة من الآخر لا تلغي بالضرورة الذات، بل تكملها وتحصنها، وتقويها .

قد يبدو مثل هذا الحديث مدرسيا مكررا، إلا أنه يبقى مع ذلك الجواب الأنسب لما يشبه هذا السؤال الحضاري الذي يطرح نفسه بإلحاح على العديد من دول العالم، ومنها بلادنا، خصوصا في ظل إكراهات العولمة والتجارة الحرة، والإعلاميات، والفضائيات، وباختصار في ظل ما يسمى تحديدا النظام العالمي الجديد ، إنه سؤال قديم، وإن تعددت أجوبته يمينا ويسارا، فإن الاختيار منها واضح كما تعودنا أن نسمع في الخطابات الرسمية على الأقل، إلا أن ممارسته بحسم ومسؤولية ديمقراطية، بعيدا عن الظرفية والديماغوجية، تظل الغائب الأكبر، إلى يومنا هذا في مثل حالتنا العراقية.

إن الاتصال بمصادر الثقافة العربية والعالمية، قديمها وحديثها، ينبغي أن يواكبها اتصال آخر بمشارب الثقافة المحلية، في مختلف أشكالها وأنماطها. ونعتقد أن مرافقة ذلك بنظر نقدي عقلاني من شأنه أن يقف في وجه مجموع التسربات الثقافية المشبوهة التي لم تعد تفرض نفسها على مستوى اللغة، بل شرعت في الفعل على

---

[3] علي عقله عرسان /الشخصية الثقافية العربية والغزو الثقافي ، مجلة الوحدة العدد ١٢ (أيلول – سبتمبر) ١٩٨٥ ، ص١١٣.

[4] د.محمد زاهي بشير المغيربي/التنمية السياسية والسياسة المقارنة ، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي،١٩٩٨،ص٢٢٦.

مستويات اجتماعية أخرى، تتسم بالغرابة والتطرف(كما هو حال اللباس مثلا الذي أخذ يخترق ثقافة الزي ...).

واقع الخطاب الثقافي العراقي

إن مسألة الخطاب الثقافي العقلاني بهذا المعنى تقف على أعلى مرتبة من سلم الأولويات لدى شعب أو أمة، وذلك على اعتبار أن الثقافة هي بمثابة الروح إزاء الجسد. إن العالم الراهن يشهد صراعا ثقافيا عنيفا فيه كثير من الاستبداد – ليس بالضرورة كما يفهمه الإسلاميون –صراعا شاملا بحيث يسع مجالات السياسة والاقتصاد والتقنية مثلما يسع مجالات الفن والأدب والدين واللباس والمعمار وغير ذلك.والمتابع لواقع الخطاب الثقافي العراقي الراهن يلاحظ انه مشهد حزين لأسباب عدة هي :

:- سياسات إعلامية تشكو من انفصام حاد بين الغايات والأمكانات وبين الشعارات والممارسات أسهمت في حدتها ممارسات سياسة الاحتلال ؛ التي عرقلت دون شك بلورة خطاب ثقافي عقلاني .

- عدم قدرة معظم الأحزاب السياسية العراقية الارتقاء إلى مستوى المسؤولية الوطنية في موضوعة توحيد الخطاب الثقافي على قواسم مشتركة ، وافتقادها القدرة على بناء أجماع وطني حول بعض القضايا الجوهرية ؛مما أسهم في بروز دور التكوينات العشائرية والقبلية .
- ضعف دور الخطا الثقافي العقلاني لأغلب منظمات المجتمع المدني.
- ضعف الولاء للدولة على ما سواها ؛ بحيث أصبح الولاء للأسرة والعشير والقبيلة والطائفة أقوى ؛ لابل يتنافس مع الولاء للدولة .

.- قصور شديد في مجال البحوث النظرية في مجال الأعلام.

---

[5] د . حسنين توفيق إبراهيم/النظم السياسية العربيةالإتجاهات الحديثة في دراستها ، مر ز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠ ،ص ١٤٣ .

- نصوص تؤكد حرية التعبير والنشر وتتضمن عبارة (بما لا يتعار والمصلحة العامة).
- صحافة رسمية وصحافة أحزاب ومنظمات وإذاعات وقنوات فضائية موجهة تعمل وفقا لتوجيهات مموليها ويغيب عامل التنسيق فيما بينها ومؤسسات الدولة على خطة لخطاب ثقافي عقلاني .
- اهتمام ضئيل بشؤون الأعلام من قبل القائمين بالتنمية .
- تدفق أعلامي غائب أو شبه غائب بين الدول العربية.

ونظرا لأهمية الخطاب الثقافي العقلاني الاستراتيجية يستدعي ذلك من الدولة تجذير الروح الثقافية العقلانية المتنورة في إطار شمولية مدارها خدمة المواطن والوطن، ولتحقيق ذلك تدخل عناصر فاعلة متعددة، منها الدولة (في مختلف قطاعاتها المباشرة وغير المباشرة) ومنها مؤسسات المجتمع المدني بأحزابه وجمعياته ومنشوراته وغير ذلك. حيث يواجه الخطاب الثقافي العراقي تحديات عدة منها :

أولا – التحديات الداخلية :-

- حشد التكتل (وطنيا وعربيا) ضد الخطاب الطائفي والعرقي وسياسة التفرقة والعمل على تعميق فكرة المواطنة والولاء للوطن .
- لم شمل النخبة المثقفة وإعادة الحوار.
- التصدي للروح السلبية .
- أكتساب مهارات التواصل عبر الإنترنيت .
- تفعيل قنوات التواصل مع المثقفين العراقيين في الخارج ومع المثقفين العرب (مؤسسات ومنظمات) .
- نزع فتيل الخصومة بين الدين والعلم .
- الاهتمام بالمرأة والطفل وكبار السن .

- تشجيع أقامة صناعة ثقافية تقوم على ركيزة صناعة المعلومات وتنمية الوعي بأهمية التراث والعمل على أحياء الفكر الفلسفي .

ثانيا – التحديات الخارجية مثل :

- تهيئة الشعوب العربية للصراع الثقافي – ألمعلوماتي على الصعد الإقليمية والدولية .
- التوعية بسلبيات العولمة .
- كيفية أقامة حوار متكافىء مع ثقافة الغير .

في ضوء ماتقدم، يمكن القول ،أن تحديد معالم استراتيجية عراقية للخطاب الثقافي العقلاني تجاه قضايا المنطقة العربية، يستلزم التعرف على خريطة الفكر العربي الراهن أولا ومن ثم تدخل جميع الفاعلين الثقافيين في إطار من الحوار الوطني الديمقراطي المجمع على الأهداف الكبرى الكفيلة بالنهوض بالبلاد نحو آفاق متطورة من الخلق والإبداع، وبالتالي التنمية في مختلف مجالاتها وفروعها.

حين نتحدث عن الإجماع، في مثل هذا السياق لا نريد تعريض قيم الاختلاف بالذات، لخطر الاستئصال، خصوصا في موضوع الثقافة الذي لا أهمية له بدون نهوضه على الاختلاف والتعدد كما ذكر، في حين لا يريد/أو يحب أي مجتمع استقطابا حادا بين مرجعيتين ثقافيتين متعارضتين في الجوهر(التقليدية والحداثية)) بدون تدبير حكيم لأسس الحوار والتفاعل بينهما، مع أنهما مفهومان متداخلان ومتشابكان ويؤثر كل منهما في الآخر في جميع الثقافات/. إن خطر ثقافة الإرهاب، يلقي على الجميع –حاكمين ومحكومين–مسؤولية مراجعة بعض المصادر التقليدية التي ينهل منها كل فكر أصولي متطرف. لذلك فإن بناء نظام ديمقراطي حداثي، لا يستند إلى أية دعائم تقليدية لاعقلانية، يحرم كل ممارسة ثقافية تقليدية من معظم مبررات وجودها واستمرارها.

---

[6] **صالح سليمان عبد العظيم/معوقات الداخل العربي في التواصل مع الآخر الغربي: وجهة نظر عربية ، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت ، العدد ١٦خريف ٢٠٠٧ ،ص١٣١ .**

[7] **د.محمد زاهي بشير المغيربي/التنمية السياسية والسياسة المقارنة ، مصدر سابق ، ص٩٩.**

لقد كان الاستقطاب الثقافي المذكور، السمة الغالبة على الممارسة الثقافية ببلادنا، حيث تقف الدولة في طرف والأحزاب السياسية في طرف مقابل. وهكذا، نلاحظ أن للدولة خطابها الثقافي، ولها جمعياتها الساعية إلى إيصاله على مستوى الفعل والممارسة. كما نلاحظ أن للأحزاب السياسية جمعياتها، التي تسعى إلى تجذير خطابها وممارستها الثقافيين. ومع ذلك تبقى المفارقة واضحة برغم ما تملكه" الثقافة من إمكانيا " مادية وبشرية وإدارية متنوعة، ألا أن أدوارها لازالت باهتة مقارنة مع إمكانيات الأحزاب السياسية .

ولأن متغيرات سياسية حدثت بعد احتلال العراق، وحدث معها تغير في المواقع، فقد كان طبيعيا أن تظهر فاعليات ثقافية جديدة، قوامها صحافة متعددة ، إضافة إلى جمعيات ثقافية أدبية–متخصصة في فن أدبي محدد بخلاف طبيعة تكوين اتحاد أدباء العرا ". دون أن نغفل ظهور جمعيات مدنية متنوعة في اهتماماتها، جمعيات غدا من ثقافتها تكريس حماية المال العام، محاربة الرشوة، التربية على المواطنة الحق، وغير ذلك. ولكن الحوار الدائر بين المرجعيتين التقليدية والحداثية، حوار تميل كفته حاليا لفائدة المرجعية الأولى، بحكم الإمكانيات المادية التي تتوفر لها، إلى جانب ميلان المجتمع العراقي ، من حيث هواه ووجدانه، إلى الانتصار لما هو تقليدي بشكل عام، نتيجة لتراكم عدة عناصر ثقافية– حضارية تقليدية على امتداد التاريخ. قد يحتاج مثل هذا الحكم إلى الوقو – على معرفة موقف الرأي العام عبر استطلاع ميداني ، إلا أن نظرة نقدية –ولو محدودة– لما حدث في مجتمعنا من حراك اجتماعي حول بعض القضايا ذات الحساسية المشتركة، تبين – تلك النظرة– إلى أي حد مازالت الطريق غير ممهدة في الواقع، لكل ما هو حداثي متنور.مع أن العراق يعد من أوائل البلدان العربية التي أخذت بالحداثة .

إن تبني التربية على الحداثة، المتشبعة بقيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، يشكل الرد الواقعي والاستراتيجي لما حدث في بلادنا. لذلك ينبغي أن يندرج هذا التوجه في إطار الفعل الواعي المدروس والمنسجم مع ذاته، وليس في إطار رد الفعل ألظرفي المجتزأ الذي سرعان ما يحول الحداثة إلى مجرد شعارات، نهايتها التسويق الديماغوجي والدعائي في هذه المناسبة أو تلك.

وضمن هذا السياق ، يمكن القول ، أن الخطاب الثقافي ليس مجرد عقد ندوة هنا، أو تنظيم مهرجان هناك...إنه صيرورة حيوية شاملة لمختلف عناصر الحياة المادية وغير المادية. إن الثقافة روح الشعب والأمة، ولذلك من الطبيعي أن تكون الأجدر بعكس قيمه المجتمعية والوجودية بصدق وتميز . فبموازاة الحديث عن الثقافة الأدبية، أو التشكيلية، أو الموسيقية بحصر المعنى، من الضروري ترسيخ حديث عن نوع آخر من الثقافة السياسية، والثقافة الاقتصادية، والثقافة الرياضية...وهكذا. . ما يشغل من الثقافة أكثر، هو إطارها العام، أي حين يصير العالم من حولنا "مثقفا" ملموسا في هندسة شوارع المدن وأحيائها وساحاتها، في توزيع مجالها الأخضر، وغير ذلك.

نحو صياغة خطاب ثقافي عقلاني:

وتأسيسا على ما تقدم ، يستلزم البحث تقديم جملة أفكار وملاحظات واقتراحات، بخصوص الارتقاء بالخطاب الثقافي العقلاني تجاه قضايا المنطقة العربية، في شكل نقاط محددة على النحو التالي:

:. بما أن الثقافة تشكل مجالا حيويا، يحيا فيه الشعب وينمي شخصيته ويرسخ هويته، فإنه من الضروري أن تحظى باهتمام متزايد من مختلف الفاعلين، سواء من داخل المجال نفسه أو من خارجه. وإدراكا لأهميتها القصوى هذه يتوجب على المسؤولين عن شؤون الشعب، وعلى الفاعلين في مجال الثقافة تحديدا، أن يغيروا نظرتهم للعمل والخطاب الثقافي، بحيث لا يبقى مجرد استهلاك وقت محدود في نشاط ترفيهي. فكما لا يختلف اثنان، فإن الاهتمام بالمجال الثقافي هو اهتمام بأبعاد الإنسان الحقيقية والأصيلة التي تمثل عمقه وروحه. ومن هنا، لا ينبغي النظر إلى الخطاب الثقافي باعتباره لحظة مختزلة في عرض لوحة بقاعة، أو مسرحية على خشبة، أو كتاب على رف؛ إنه جهد متواصل من الخلق والإبداع، يتكاتف على بذله كل من المبدع والمستهلك على حد سواء، جهد مسبوق من التكوين المستمر على قيم الحب والجمال والنظام والاحترام والمسؤولية. أمام كل هذا الحديث"، لا يسعنا إلا أن نقرن كل تفكير في أي

[8] **د. محمد عابد الجابري / الثقافة العربية اليوم ومسألة والاستقلال الثقافي ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ١٧٤ (آب – أغسطس) ١٩٩٣ ، ص٤ .**

نهوض سياسي/اجتماعي/اقتصادي... بالتفكير في نهوض ثقافي جدي وحقيقي. وأعتقد أن ذلك لا يكون، بطبيعة الحال، إلا بتغيير النظرة إلى الخطاب الثقافي في ذاته مقرونا بالممارسة ، وفي علاقته بالتنمية المجتمعية الشاملة، وبتغيير خطابنا اتجاهه، وبالتالي توسيع مجالات الاهتمام به ليشمل الإعلام، والمدرسة، ودور الشباب، والساحات العامة، وغيرها. فمادام الخطاب الثقافي محصورا، في جزء مهم منه، في عمل وزارة الثقافة،التي تقع في أدنى درجة من سلم الوزارات، بما فيها الميزانية المخصصة لها، فإن الأمل بتحقيق خطاب ثقافي عقلاني، يبقى محل تساؤل إن لم توضع له المعالجات.

.. وللأهمية التي تحظى بها الثقافة لدى الشعوب، فإن من الطبيعي القول بضرورة تدخل أطراف عدة –حكومية وغير حكومية– في شكل شراكات نوعية من أجل النهوض بالخطاب الثقافي ببلادنا. فالواقع يفيد بأن الثقافة تقع في أرض مشتركة موزعة بين أطراف متعددة : السياحة، الإعلام، الصناعة ، التربية ، الشباب والرياضة، مؤسسات الأوقاف، وغيرها. ولأن الواقع كذلك، لا يمكن عدم تصور تنسيق بين تلك الأطراف، تنسيق ينم عن استراتيجية موحدة الأهداف، ومحكمة الخطة، وذلك تلافيا لتشتت الجهد، بل وتناقضه، وبالتالي تهافته وضياعه. فلا يعقل مثلا، والحال هذه، أن تتعارض البرامج التربوية والمناهج التعليمية مع روح الخطاب الثقافي المحدد المعلن في أهدافه. إلى جانب ذلك، لا يمكن لأي أحد تصور مؤسسة تربوية تخلو من أنشطة ثقافية تكون موازية للتحصيل الدراسي بمعناه ألحصري والضيق. وهكذا، من الممكن توقع تدخل وزارة الثقافة، أو أي فاعل ثقافي غيرها، على أكثر من صعيد في ترويج المنتوج الثقافي داخل مؤسسات وزارة التربية. إن ما يتم الحديث عنه من تنسيق بين وزارة الثقافة ووزارة التربية، ومؤسسات الأعلام مثلا، يمكن افتراضه في إطار العلاقة مع باقي الوزارات، خصوصا تلك التي تتميز "بحساسية معينة" مثل مؤسسات الأوقاف والشؤون الدينية من أجل وضع قواسم مشتركة لخطابها ،لأن الخطاب الثقافي يخضع لقوانين المؤسسة في ظهوره ، كي يكون منسجما مع روح الخطاب الثقافي

[9] ناصر عويد شاطي / الخطاب الثقافي النص و القارئ ، جريدة الصباح ، بغداد ، العدد٤١٧ في ٢٥ / ١٠ / ٢٠٠٤ ص ٢١

ألتحديثي التنويري ، فضلا عن ذلك، مطلوب تدخل أطراف أخرى غير حكومية، من القطاع الخاص، واعية بقيمة الاستثمار في المجال الثقافي، سواء في إطار الشراكة مع الوزارات المعنية، أو بدونها.

وإذا كنا نتجه، كما هو متعارف ، إلى الدولة في شخص وزارة الثقافة، كما هو الحال في دولة مثل العراق ، حيث نرى دخول فاعلين ثقافيين من القطاع الخاص في مجالات الثقافة والأعلام؟ فإننا ندرك أن الطموح كبير وتحقيقه عزيز، وعندما يكون هناك أكثر من طرف واحد كيفما كان حجمه، وكيفما كانت موارده، فتكوين مجتمع مثقف، يعيش في محيط مثقف، أمر ليس بالسهل بلوغه، بدون تأطير ذلك وفق استراتيجية محددة المعالم والأهداف. والملاحظ أنه حتى بالنسبة لميادين الخطاب الثقافي المعهودة، ما يزال هناك تقصير كبير على مستوى إقامة المعارض، وإنتاج وتوزيع المنتوج الدرامي والسينمائي، وإصدار المطبوعات من مجلات وكتب [10]، وغير ذلك. دون أن ننسى أن النسبة المهمة من الأعمال الثقافية لا تخرج عن إطار الفنون التقليدية، من أدب (شعر، رواية...) ومسرح، وسينما، وموسيقى وغناء.. دون الانتباه إلى فنون أخرى، من قبيل فن الملصق، البرنامج الوثائقي، الفوتوغرافيا، فن الفيديو فن الاستعراض، فن الأوبرا، فن تصميم الأزياء،... فن المعمار، وغيرها كثير. فبالإضافة إلى الأعمال الثقافية التي تحمل خطابا ثقافيا و التي تنجز داخل الجدران، ينبغي التفكير في كيفية إخراجها خارج هذه الجدران إلى الشوارع والساحات والواجهات، وإذا كانت هناك فنون لا تشجع على هذا الأمر، فإن هناك فنون أخرى تساعد على تحقيق هذا المطلب مثل الفنون التشكيلية التي يمكن رصدها في تناسق الألوان في اللباس، في المجمعات السكنية، في تصميم الحدائق، الأمر نفسه يقال في ما يخص فن المعمار. وفي الوقت نفسه لا يصعب ترويج بعض الفنون الأدبية (مثل الشعر الذ يثري التربية وقيم الجمال) خارج الكتب أي نشرها على لوحات إعلامية داخل قاعات المدارس وفي الجامعات والمعاهد مثلا، و في بعض مؤسسات الدولة والمجتمع .

---

[10] شف أية قراءة للمنتج من مجلات و تب تصدر عن دار الشؤون الثقافية ودار المأمون للترجمة ودار ثقافة الأطفال عن محدودية الإنتاج في هذا المجال .

إن تثقيف المواطن لهو خير وسيلة لجعله منخرطا بإيجابية في كل ما يهم شؤون بلاده من تنظيم الأسرة ومحاربة الرشوة وحماية المال العام، والحفاظ على البيئة...إلى جانب الإسهام في تكوينه فنيا، يساهم في تربية قيم الجمال لديه، وبالتالي قيم النظام والحب والخير والتسامح، بحيث لا يصير مجرد مستهلك للعالم من حوله بدون استثمار جوانب الإحساس فيه.

كل ذلك يقتضي تحقيق التوازن الثقافي (الأدبي والفكري والجمالي) للمواطن من أجل ربطه معرفيا وخياليا بمصادر الثقافة العربية – الإسلامية من جهة وبمصادر الثقافة العالمية (الغربية خصوصا) من جهة ثانية. وإنجاز الجزء الأول من العمل يتطلب اقتراح خطة يتم بموجبها إخراج كتب التراث العربي– الإسلامي عن طريق طبعها وتسويقها بأسعار زهيدة، ويمكن الاقتصار من تلك الكتب على الأمهات منها في مختلف فنون المعرفة والجمال، والأكثر منها تشبعا بالروح النقدية– العقلانية وتزداد الحاجة إل– الاتصال بمصادر التراث في جزئه المتعلق بالتراث المحلي، أي العراقي فبالرغم من وجود العديد من هذه المصادر في المكتبات (عامة وخاصة)، إلا أن معرفة المواطن ببعض عناوينها، على الأقل في بعض فروع المعرفة المتداولة، تعتبر محدودة جدا الإطلاع على هذه المصادر وبالتالي تصنيفها وإخراجها إلى الوجود، يتطلب اتخاذ موقف سليم وواضح من التراث بحيث لايتم تجاهله ولايتم قبوله كما جاءنا من الماضي .

وحتى لا يكتسي كلا منا بعضا من العمومية، هناك أفق محدد ومنظور يمكن الاشتغال في إطاره،ألا وهو طبع مصادر الأدب مثلا، "، وما يمكن قوله عن التراث العراقي في الأدب، يمكن سحبه على باقي فنون المعرفة، مع تقديرنا أن الطموح غدا أكثر واقعية، بفعل الدراسات الجامعية التي انصبت على تحقيق هذا التراث.

أما في ما يتعلق بالاتصال بمصادر التراث العالمي، فينبغي تشجيع حركة الترجمة من اللغات الأجنبية (الإنجليزية والفرنسية والأسبانية) إلى اللغة لعربية.والملاحظ أن مواكبة اللغة العربية لما يستجد من معرفة وفن عبر الترجمة، تعد

[11] **حواس محمود /العولمة الثقافية ،المجلة الثقافية ، فصلية ، تصدر عن الجامعة الأردنية ،العدد ٤٩ ،لسنة ٢٠٠٠ ،ص٢٩ .**

ضعيفة جدا، حتى لو تم الأخذ بعين الاعتبار كل المجهود الترجمي في مختلف البلدان العربية. إن العمل يبدو، في بعض الأحيان، بمثابة ملاحقة طيف من سراب، ولذلك من الضروري التفكير في إيجاد حل واقعي يقوم على تقوية تعلم اللغات ببلادنا، وفق إستراتيجية جديدة تتجاوز العثرات القائمة في مناهج وبرامج تعليم اللغات الأجنبية.

لا ينقص المسؤولين عن وزارة الثقافة أية قدرات على المبادرة والاقتراح في مجال إبداع المشاريع الثقافية وإنجازها من قبيل ما سمي في حينه، مشروع النشر العربي المشترك الذي يمثل توجها في الخطاب الثقافي إزاء القضايا العربية وغير ذلك ، فضلا عن ربط أي تحديث ثقافي بتحديث آخر يشمل المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي . إضافة إلى ذلك ينبغي أن يتم تعميم المبادرات الإيجابية بحيث يستفيد منها عموم أبناء شعبنا في المدينة والقرية على حد سواء. ونرى لإنجاح تلك المبادرات يستلزم الاستعانة بشريحة واسعة من الكتاب والمثقفين تتاح لهم فرصة التواصل المباشر مع المواطنين،على أن لا يتم الاقتصار في ذلك، على فئة محددة من المثقفين والكتاب والفنانين المحسوبين على هذا التوجه السياسي أو ذاك، في محاولة لخلق إجماع ثقافي وهمي.

إن أية تنمية ثقافية وطنية لا بد أن يسبقها أو على الأقل يرافقها وعي أكيد بضرورة تحسين ظروف الإنتاج الإبداعي من خلال رد الاعتبار إلى المثقفين وبشكل خاص الكتاب والمبدعين والباحثين والعلماء، بتمكينهم من الاستفادة من جملة من الحقوق كالمشاركة في إدارة دفة الحكم أما بالرأي أو بالفعل وفي ذلك تجسيد للموقف الإيجابي من الديمقراطية ، وكذلك شمولهم بالتغطية الصحية،والتفرغ لإنجاز دراسات وبحوث، السفر بقصد التكوين والتزود العلمي والمعرفي، ...الخ.

فليس من المعقول مثلا، أن يترك المثقف نهبا للمرض في انتظار من يتدخل لإسعافه في لحظة غالبا ما تكون متأخرة.

---

[12] ناظم عودة ، مدير الوزارة وبناء الثقافة ، جريدة النهضة ، بغداد ، العدد ٢١٨ في ١٨ / ٨ / ٢٠٠٤ ، ص ٧ .

[13] احمد جديرة / الديمقراطية ... لماذا ؟ ، مجلة رسالة المحاماة ، دورية ، تصدرها هيئة المحامين ، الرباط ، العدد ٨ابريل ١٩٩١ ،ص٦٦ .

الخاتمة :

من خلال هذه الدراسة التحليلية يتضح إن المجتمع العراقي بكامله في حاجة إلى مثقفيه، إلى ملاحظاتهم وآرائهم ومواقفهم بخصوص مختلف القضايا التي تهمه، وهكذا الحال فيما يتعلق بالارتقاء بالخطاب الثقافي العقلاني تجاه قضايا المنطقة العربية. وكل ذلك يتوقف على رد الاعتبار للمثقف من الناحية الاجتماعية، وأن يواكب ذلك إفساح المجال لهذا المثقف بالمشاركة في أي حوار كيفما كان موضوعه في وسائل الإعلام المقرؤة والمسموعة والمرئية.بل وإشراكهم في صناعة القرار الوطني، إن المثقف صاحب موقف وهو ليس بالضرورة موقف رجل السياسة. وحتى تتم الاستفادة من هذا الموقف في سياق حوار المواقف، لا بد أن يحظى بقدر من الاهتمام والاعتبار، حتى ولو كان يعلن رفضه لأي موقف حزبي أو حكومي.

تهميش "الثقافي" في إطار السياسي، قضى على الأول من حيث هو إبداع وجرأة واستقلالية والتزام. لذلك يبدو كم هو ضروري اليوم أعطاء الأولوية لـ(الثقافي)على (السياسي) ليس من أجل أن يحل المثقفين محل الساسة في الممارسة؛ وإنما من أجل أن يكون هناك نوع من الإجماع الوطني (الوحدة الوطنية) فيما بينهم عبر الحوار الخلاق في مختلف شؤون الوطن وقضاياه، ولتحقيق ذلك يتطلب أيضا أن يتمتع المثقف / المبدع تحديدا بوضع خاص داخل مختلف التنظيمات الاجتماعية والسياسية التي ينتسب إليها عن اختيار، وضع يؤهله لأن يقترح لا أن يصمت، يبدع لا أن يجتر، يحتج لا أن يرضخ، يثير السؤال لا أن يطمئن إلى دفئ الأجوبة الجاهزة. عندها يسهم الجميع في صياغة خطاب ثقافي عقلاني ويشاركو في تنفيذه بوعي ومسؤولية وطنية.